

خلق الله الماء طهورا لا ينجسه شيء الا ما غرزه او طعمه او يجهه وفي  
بعضها كما غلب الماء ريح الخبيثة فتوضا من الماء وانثرب واذا تعير الماء  
وتغير الطعم فلا توضا ولا تشرب وفي بعضها اذا كان الماء قاهرا  
ولا ينجس فيه الريح فتوضا اي ريح الخبيثة وسئل عن الحياض سئل فيها  
لا بأس اذا غلب لون الماء لون البول ومنها الحسن عن الرجل يحب ينثرب  
الى الماء القليل في الطريق ويريد ان يغسل يديه وليس معه ماء فيغتر  
به ويدها قدر فان قال يصح بين ويتوضا ويغسل هذا مما قال الله  
عز وجل ما جعل عليكم في الدين من حرج ولا انه لو افعل شيء به  
يد وذلك لاستحالة إزالة الخبث به بوجهه من الوجوه والثاني باطل  
بالضرورة من الدين وذلك لان كل جزء من اجزائه الوارد على الحل  
الخبث اذا لاقاه نجس وما لم يلاقه لم يطهر والفرق بين وروده على  
النجاسة ورودها عليه نحو كما اشترنا اليه سابقا اذا القاه  
المستعمل منه في الاول فقلته لا يقوى على العصمة عن كماله فقال  
بالانصاف كما في الثاني والقول بانفعاله هناك بعد الانصال عن  
الحل المتنجس دون حال الملاقاة كما ترى في الصحيح عن النبي صيد  
البول قال غسله في المرحرتين فان غسلته في ماء جار فمض واحدا  
وفي الموثق عن الكوز والانا يكون قد نكف بغسل قال تلك مرات  
صببت فيه الماء فحرك فيه فترفع منه ذلك الماء فترصبت فيه  
ماء اخر فحرك فيه فترفع منه ذلك الماء فترصبت فيه ماء اخر  
فحرك فترفع منه وقد ظهر الاكثر على نجاسة ما دون الماء

قال

فيه

منه

من الماء كجدة الملاقاة المفهوم الصحيحين اذا كان الماء قد ذكر له نجسه  
وظاهر الاخرين عدمه الاستنجاء لورود الصحاح لعدم انفعاله  
والاجماع وهذه الصحاح مؤيدون لنا ولا يعارض المفهوم المنطوق  
ولا الظاهر النص مع ان اقصر ما يدل عليه هذه المفهوم نجس ما دون  
الكميات قلت نجس بالاكل نجاسة فجعل على المستولية جمعا فيكون  
المواد لم يستول عليه شيء حتى نجس اي لم يظهر فيه النجاسة فيكون  
تحديد المقدار الذي لا يتغير بها في الاغلب فيحتمل ان يكون المراد به  
الاجتناب التزهي والاستنجاب التجزي عن غير ضرورة اليه كما  
تستعربه الحسن السابق وكذا القول في الصحيحين الاخرين الطاهرين  
ويؤيد اختلاف النصوص الواردة في تقدير الكراد الوجوب لا يقبل  
الدرجات بخلاف الاستنجاب وقد اعترف جماعة منهم بمثل ذلك  
في ماء الشرب على الاستنجاد من الصحاح المستقبضة ان الماء الذي  
يستعمل في الطهارة من الحدث والشرب في حال الاختيار لا يبدله  
من يزيد اختصاصه في الطيبة والاستجمام الذي يستعمل في رفع  
المرض واقله ان لا يبار في شئ من النجاسات ان قل وعلى هذا جاز  
حمل ما يدل على انفعال القليل بدون التعديل على المنع من استعماله  
اختيارا في احد الامرين خاصة دون سائر الاستحالات ونشهد  
لهذا ورود اكثره في الامرين ومنه من استثنى المستعمل في رفع  
الخبث وطلق اسواء في الاستنجاء او غيره وسواء في الغسله الاولى  
وغيرها وقبل في غير الاولى خاصة وقيل مع وروده على النجاسة